

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Dostour
DATE:	21-December-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	230,000
TITLE :	EGP 62 billion is the new health insurance budget
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Walaa Gamal

٦٢ مليار جنيه ميزانية التأمين الصحي الجديدة

الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، واستكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق العدالة المستدامة على الرغم من التحديات الاقتصادية، وشدد على أن الحكومة عازمة على اقتحام جميع المشاكل التي تواجه المواطنين خاصة في المجال الصحي.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن مشروع القانون الجديد يعتمد على نظام التكافل الاجتماعي ويغطي جميع المواطنين، على أن تتحمل الدولة أعباء عن غير القادرين، ويعتمد أيضاً على فصل التمويل عن تقديم الخدمة الصحية عن طريق إنشاء ثلاث هيئات هي هيئة التأمين الصحي التي تختص بتمويل نظام التأمين، وهيئة الرعاية الصحية التي تختص بتقديم الخدمات العلاجية بمستشفياتها، وهيئة العامة للرقابة على القطاع الصحي والتي تعتبر هيئة الاعتماد والرقابة على المستشفيات التي تقدم الخدمة.



محمد عيظ

مجموعة من البرامج المخصصة لتحسين الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات بصفة عامة والتعليم والصحة بصفة خاصة، مؤكداً أن هذا التوجه يأتي انطلاقاً من سياسة

إنها تصل إلى قرابة الـ ٦٢ مليار جنيه وتصل إلى ٦٢ مليار جنيه في حالة إضافة بعض البرامج المختلفة التابعة للدولة إليها.

كان المهندس شريف إسماعيل - رئيس مجلس الوزراء - قد وجه مجموعة العمل الوزارية التي شكلت بقرار من رئيس الوزراء يوم ٩ ديسمبر الجاري بعرض الدراسة الشاملة لمشروع قانون التأمين الصحي الشامل الجديد في صيغته النهائية على مجلس الوزراء، تمهيداً لمراجعته ومناقشته بصورة تفصيلية.

وقال السفير حسام الشاويش - المتحدث باسم مجلس الوزراء - إن رئيس الحكومة أكد أن مشروع القانون الجديد بات ملحاً بعد أكثر من خمسين عاماً من العمل بالقانون المعمول به حالياً، ويتواءم مع المستجدات والتغيرات التي طرأت خلال تلك الفترة.

وشدد رئيس الوزراء على أن برنامج الحكومة المقرر عرضه على مجلس النواب سيتضمن

كتبت - ولاء جمال:

كشف محمد معيط - مساعد أول وزير المالية للخزينة العامة - في تصريحات خاصة لـ «الدستور»، عن حجم الميزانية المتوقعة لتنفيذ المرحلة الأولى لتطبيق قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل، مؤكداً أنها تصل إلى حوالي ٦٢ مليار جنيه، وسوف تشمل ٥ محافظات هي السويس، بورسعيد، الإسماعيلية، بالإضافة إلى شمال وجنوب سيناء، موضحاً أنه لم يتحدد حتى الآن حجم الميزانية النهائية للمشروع.

وتوقع «معيط» أن يكون الحد الأقصى لتطبيق القانون ٥ سنوات لافتاً إلى أن القطاع الخاص سيلعب دوراً مهماً في هذا المشروع، لكونه نظاماً قومياً شاملاً لتوفير التغطية التأمينية للمواطنين.

ومن الميزانية المخصصة من الدولة للإنفاق الصحي الشامل على المواطنين، قال «معيط»: